

الملخص باللغة العربية

مدى مخاصمة القاضي مدنياً .

دراسة مقارنة

(الأردن - فرنسا - مصر - لبنان)

إعداد

أيمن ممدوح محمد الفاعوري

إشراف

الدكتور عبد الرحمن جمعة

تعتبر مخاصمة القاضي مدنياً إحدى الوسائل القانونية التي يستطيع بمقتضاها المتضرر من عمل القاضي أن يرفع دعوى مدنية ضده يطالب فيها بالتعويض عن الضرر الذي نزل به جراء عمله الخطأ وإبطال عمل القاضي ، وسواء اتخذ عمل القاضي صفة الحكم أو الإجراء أو التصرف ، شريطة أن يكون هذا العمل ناتجاً عن خطأ القاضي الجسيم ، أو غشه ، أو تدليسه ، أو غدره ، أو إنكاره العدالة ، أو أي شيء آخر نص عليه القانون ، وأن يؤدي هذا العمل إلى إلحاق الضرر بالمدعي . وتسمى الدعوى التي يرفعها المدعي في هذه الحالة دعوى مخاصمة القضاة ، وهذه الدعوى ليست حديثة النشأة بل معروفة منذ القدم إذ عرفت الشريعة الإسلامية وشريعة حمورابي و القوانين الرومانية واليونانية القديمة ، وتختلف هذه المخاصمة عن نظم الرد والتتحي وعدم الصلاحية للقضاة ، وعن المخاصمة الجنائية والتأديبية . ووفقاً للقوانين الناظمة لهذه المخاصمة فإنه لا يجوز مخاصمة كل أنواع القضاة وفئاتهم وإنما قضاة

معينين كقضاة المحاكم العادية (العدليون ، النظاميون ، المدنيون) أما قضاة المحاكم العسكرية والشرطية والمخابرات ، والمحاكم الدستورية والإدارية أو قضاة أية محكمة خاصة فلا تسري عليهم أحكام دعاوى المخاصمة وتجري مخاصمتهم وفقاً للقواعد العامة .

يضاف إلى ما سبق أن القوانين الناظمة لدعوى المخاصمة حصرت أسباب المخاصمة في الخطأ الجسيم ، والغش ، والتدليس ، والغدر ، والرشوة ، وإنكار العدالة ، أو أية حالة أخرى ينص عليها القانون .

ومخاصمة القضاة عن هذه الحالات لا تجري أمام أية محكمة ، وإنما أمام المحكمة التي حددها المشرع كالإستئناف والنقض في مصر وفقاً للقاضي المخاصم ، والهيئة العامة لمحكمة التمييز في لبنان ، ومحكمة الإستئناف التابع لها القاضي في فرنسا . ولا تكاد طرق إثبات هذه الدعاوى تخرج عن القواعد العامة للإثبات في باقي الدعاوى إلا في نطاق ضيق ومحدود ، وحتى ترفع دعوى المخاصمة لا بد من توافر عدة شروط لعل أهمها : توافر إحدى حالات المخاصمة المنصوص عليها في القانون ، ووجود ضرر نزل بالمدعي ، استنفاد كافة طرق الطعن ، وأن لا يكون الهدف منها إلا إبطال عمل القاضي والمطالبة بالتعويض وليس النيل من القاضي والتشهير به .

وتشترط قوانين بعض الدول الناظمة لهذه المخاصمة دفع تأمين قبل رفع الدعوى ، ورفعها من قبل محامٍ ، والحصول على إذن بالمخاصمة ، وأن ترفع ضمن المدة القانونية، وتوجيه إنذار إلى لقاضي المخاصم في حالة إنكار العدالة .

وينضم إلى ما سبق أن دعوى المخاصمة تنظر بشكل مخالف للشكل المعهود في دعاوى المدنية الأخرى ، إذ تنظر على مرحلتين :

مرحلة القبول الشكلي ومرحلة الفصل في الموضوع .

فإذا تبين للمحكمة أن دعوى المخاصمة لا تتوافر فيها الشروط الشكلية ، أو تخلو أسبابها من الجدية تقرر ردها وتقرر مصادرة التأمين وتفرض غرامة على المدعي ، وإذا تبين لها العكس تقرر قبولها شكلاً وتنقل لرؤيتها موضوعاً ، وإذا ثبت لها عدم صحة الدعوى تقرر ردها مع الحكم بمصادرة التأمين وتكبيد المدعي الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة وتغريمه مبلغاً معيناً ، وأحياناً يحكم عليه بدفع تعويض إلى القاضي المخاصم إذا تدخل الأخير في الدعوى ولحق به ضرر .

أما إذا قررت قبول موضوعها فإنها تحكم بإبطال عمل القاضي وإلزامه بدفع تعويض للمدعي إن ثبت تضرر الأخير .

وإذا كانت الدعوى لم تفصل تحال إلى قاضٍ آخر ، والحال ذاته عند الحكم بصحة دعوى المخاصمة عن حالة إنكار العدالة .

وتجدر الإشارة إلى أن دعوى المخاصمة يجوز أن ترفع على قاضٍ أو أكثر أو هيئة قضائية كاملة كما هو الحال في مصر وفرنسا ، أما في لبنان فلا يجوز أن ترفع إلا على الدولة اللبنانية ، أيضاً في فرنسا لا يجوز أن ترفع إلا على الدولة الفرنسية إذا كان خطأ القاضي يتمثل في الخطأ الجسيم أو إنكار العدالة .

أما في الأردن فإن المشرع لم ينظم أحكام دعوى المخاصمة بنصوص خاصة وإنما تركها للقواعد العامة التي تجيز ذلك لكنها لا تكفي ولا تغني عن وجود تنظيم مستقل .

وجاء الغرض من هذه الدراسة لبيان مدى مخاصمة القاضي مدنياً عن الضرر الناشئ عن عمله في القانون الأردني ووضع مشروع قانون لمخاصمة القضاة مدنياً عن هذا الضرر آخذين بعين الاعتبار تجارب كل من فرنسا ومصر ولبنان.

وتبرز أهمية هذه الدراسة من كونها تتطرق إلى موضوع لم يتم إشباعه بحثاً بالقدر المتناسب مع الأهمية الخاصة له ، وإنما توضح وتنظم النقاط الرئيسية لمسألة مخاصمة القضاة باعتبارها مسألة مستهجنة ومستغربة في القانون والفقه والقضاء الأردني ، وإنها تعمل على إيجاد حلول تساعد على إزالة ما اعترى نظام المخاصمة من قصور أو نقص أو غموض وأخيراً لن تكون مجرد شرح لنصوص قانونية أو عرض لبعض النظريات أو سرد لثلة من الآراء والأحكام وإنما هي دراسة تحليلية نقدية علمية موضوعية تهدف إلى تقديم رؤية لتشريع مستقبلي .

ولغايات الإحاطة بالموضوع قسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول وملحق ، شكل الفصل الأول منها مقدمة لهذه الدراسة ، بحيث مهد الباحث للدخول في موضوع الدراسة ، واستعراض مشكلتها وعناصرها ومحدداتها ومنهجيتها ومصادرها والدراسات السابقة المتعلقة بها .

أما الفصل الثاني ، فهو يُعنى ببحث ماهية دعوى المخاصمة في تطورها التاريخي ، وتعريفها ، وتمييزها عن النظم المشابهة لها ، وطبيعتها القانونية .

أما الفصل الثالث ، فهو يتعلق بنطاق دعوى المخاصمة ، الشخصي والموضوعي ، والإثبات ، والاختصاص .

والفصل الرابع يستعرض إجراءات دعوى المخاصمة ، وما يتعلق بها
كإجراءات رفع هذه الدعوى ، وشروط قبولها ، ونظرها، والفصل فيها .
وفيما يتعلق بالفصل الخامس ، فقد خصصه الباحث لعرض أهم ما
توصل إليه من نتائج .
وأخيراً تضمن الملحق مشروع قانون لمخاصمة القضاة مدنياً إستكمالاً
للفائدة .

المخلص باللغة الإنجليزية

Abstract

***The Extent of Suing
Judge Civilly
A Comparative Study
(Jordan , France , Egypt , Lebanon)***

Prepared by :

Ayman Mamdouh Mohamed Faouri

Supervised by :

Prof : Abdul Rahman Juma

Suing a judge civilly is one of the legal devices in which the harmed by the judge's deed can institute civil proceeding against the judge asking compensation towards the damage caused by the concerned deeds of the judge and his invalidate work , whether this action was a rule , a disposal , or procedure further more that such a judge practice resulted from his grave mistake , cheating , deceit , treachery , denial of justice , or any other thing stipulated by law and such work causes a damage to the plaintiff.

The lawsuit filed by the plaintiff is called :

"Quarrelling (Suing) Of Judges" .

Such a lawsuit is not newly established . It was enacted by Islamic , Romanian , Greek legislation , and Hamourabi rules.

Suing judges varies from systems to respond , resign , invalidity of the judge , and varies from criminal and disciplinary suitcases.

Accordingly , laws that organize these suitcases do not involve all types or categories of judges . they involve only appointed judges of certain ordinary courts such as , military , police , intelligence , constitutional , administrative , and any

like judge courts , in which such later judges are treated against law as any citizen .

More over , the law organizing the proceedings of suing judges has limited the reasons of quarrelling, which are : grave mistakes , fraud , treachery , bribery , denial of justice , and any other reason cited by such law .

The legislator in some states established a special court to proceed such cases (i.e. : Appeal and Supreme court in , Egypt as the case may be , The Common Supreme court in Lebanon) , and the appeal court in France where the sued judge belongs .

The rules of proof in suing judges law are similar to the common rules of proof in any other law , except certain limited exceptions where the suing judges law refers to . The most important is the availability of one of the cases adversarial stipulated by law , the existence of damage occurred to plaintiff, exhausting all ways of appeal , and finally the aim of suing is only abolition of judge rule and ask for compensation and not the defame of judge .

Some states stipulate in this law a clause of paing secure before suit filing , a prior permission for quarrelling , or raising the suit in the specified time ,and forwarding a summons for the quarreled judge in case of justice denying .

More over , joining what has already been filed , adversarial is considered contrary to the usual form in other civil proceedings, where hearing of the case is to be conducted on two stages:

A- Formal acceptance phase , and

B- Separation in the subject .

Obviously , if the court finds that the lawsuit adversarial is not fulfilling the formal requirement or devoid of seriousness , it decides the response and the confiscation of insurance and imposes a fine on the plaintiff . In contrary when it meets the formality conditions , it decides the acceptance formally and go hearing the subject .

If the court finds that the case is false in subject , it decides the response , the confiscate of insurance , and inflict plaintiff

fees expenses and attorneys fees and fines him certain amount

Sometimes ,the court might rule pay confiscation to the quarreled judge if the later interfered in the case and causes harm .

In case the case is not separated , it is it be transferred to another judge . The same procedure to be followed if the judge announces adversarial proceedings or in case of denial of justice

It should be noted that the lawsuit adversarial may be filed against one or more judges or the whole judicial body as is the justice in Egypt and France . However , in Lebanon the quarreled is the Lebanese state , In France the quarreled is the French state if the judge error constitutes a serious mistake or a denial of justice .

In Jordan , the legislator has not regulated the provisions of adversarial proceeding in separate texts . It was left to the general rules which manage it , Such scattered rules are not enough and are not a substitute for an independent organization .

The purpose of this study is to demonstrate the extent of quarreling judge civilly for damage resulting from his work in order to conduct a special law draft in Jordan for quarreling civilian judges for such damage , taking in consideration the experiences existed in France , Egypt , and Lebanon .

The importance of this study is that it addresses a subject was not enough enriched to the extent commensurate with special importance to it to clarify and organize the main points of quarreling judges as a reprehensible and matter in disapproved jurisprudence and the Jordanian judiciary . The study strives to find solutions help removing the behaved system adversarial of failure or lack of ambiguity . Finally , the study be only a mere explanation of legal texts or displaying some theories or opinions or a handful of judgments. It is an subjective analytical theatrical study aims providing a vision for future legislation .

This study is divided into five chapters and extension .

The first chapter , includes an introduction to the study thus the cradle of the researcher to proceed to the study , and review

of the problem and its components and previous studies related to .

The second chapter , is concerned with displaying the adversarial proceeding in terms of its historical development , definition , and distinguish it from similar systems , and expose its legal nature .

The third chapter , discuss the scope of adversarial proceeding , personal , subjective, means of proof , and specialization .

The fourth chapter , is a submission for the adversarial proceeding , in terms of procedures raise the lawsuit , and conditions of acceptance , consideration , and judge .

The fifth chapter , is devoted by researcher to expose the most important findings .

The Annex has included a reason of quarreling judges civilly for complement of interest .